الأمم المتحدة

A/71/263–S/2016/670

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٧٢ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

تقرير المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي الثالث والعشرين للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المقدّم من رئيس المحكمة الدولية وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة (انظر S/25704 و Corr.1، المرفق) التي تنص على ما يلي:

يقدم رئيس المحكمة الدولية التقرير السنوي للمحكمة الدولية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

* A/71/150.

010916 290816 16-13092 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير السنوي الثالث والعشرين للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٦، والمقدَّم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

(توقيع) كارمل أغيوس
رئيس المحكمة

التقرير السنوي الثالث والعشرون للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

موجز

إن التقرير السنوي الثالث والعشرين للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، يغطي الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

وقد واصلت المحكمة التركيز على الانتهاء مما تبقّى من محاكمات ابتدائية ودعاوى استئناف، محققة تقدما كبيرا في الفترة المشمولة بهذا التقرير، فأصدرت حكمَيْ استئناف وحكمين ابتدائيين. كما أصدر قضاة دائرة الاستئناف أحكامهم في دعوى الاستئناف الأخيرة المقدّمة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأُنهيت دعوى ابتدائية أخرى عقب وفاة المتهم. ولم يتبقّ الآن سوى دعويين – إحداهما ابتدائية والأخرى استئنافية. وجميع الأفراد البالغ عددهم ١٦١ فردا، المتّهمون بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي قد حُدّدت أماكنهم. وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ستة أشخاص قيد إجراءات الاستئناف، وشخص واحد قيد المحاكمة. ولا تزال هناك قضية معلّقة خاصة بانتهاك حرمة المحكمة، بانتظار قيام صربيا بتنفيذ أوامر القبض على المتهمين فيها. ويورد هذا التقرير بالتفصيل الأنشطة التي قامت بها المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويبرهن على التزام المحكمة بإنجاز الدعاوي المعروضة عليها على وجه السرعة، مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة.

وقد شهدت المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تغيّرا في رئاستها. فقد ظل القاضي ثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية) يشغل منصب رئيس المحكمة والقاضي كارمِل أغيوس (مالطة) يشغل منصب نائب رئيس المحكمة حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تولّى القاضي أغيوس رئاسة المحكمة، وأصبح القاضي ليو داكون (الصين) نائبا لرئيس المحكمة. وقد دأب رئيسا المحكمة على بذل وتعزيز الجهود لرصد التقدُّم المحرز، والحيلولة دون تأخّر الدعاوى بتعزيز الموارد من الموظفين في الدعاوى التي تحتاج إلى تعزيز، وبمحاولة مواجهة تناقص الموظفين.

وبمساعدة قيّمة من مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن، واصلت المحكمة نقل وظائفها بسلاسة إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وركّز مكتب المدعي العام على الانتهاء سريعا مما لديه من الدعاوى الابتدائية والاستئنافية وواصل الاعتماد على تعاون الدول في أدائه لولايته، كما واصل دعم ملاحقات جرائم الحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة، ولكنه أعرب عن قلقه بشكل خاص إزاء تقاعس صربيا عن تنفيذ أوامر القبض على المتهمين في الدعوى المعلقة الخاصة بانتهاك حرمة المحكمة.

وواصل قلم المحكمة تحت إشراف الرئيس، تقديم الدعم الإداري والقضائي القيّم إلى المحكمة، إذ تولّى تنسيق طائفة واسعة من المسائل القانونية والسياساتية والتشغيلية. كما قام قلم المحكمة بتنسيق الترتيبات العملية اللازمة للعملية الجارية لتقليص العمليات التي تقوم بها المحكمة، ونقل المسؤوليات إلى الآلية.

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم التقرير السنوي الثالث والعشرون للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا، السابقة منذ عام ١٩٩١، عرضاً للأنشطة التي أنجزتها المحكمة في الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٢ - وواصلت المحكمة تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز على النحو الذي أقرّه مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، محققة تقدُّما كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأُصدرت أحكاما في محاكمتين ابتدائيتين: المدعي العام ضد رادوفان كارادجيتش والمدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، وفي دعويي الاستئناف: المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش، والمدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين. هذا، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قامت دائرة الاستئناف للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي يجلس فيها أيضا قضاة من المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، بإصدار حكمها في دعوى المدعي العام ضد نيوراما سوهو كو وآخرين (قضية بوتاري). وقد أُنهيت دعوى المدّعي العام ضد غوران هادجيتش عقب وفاة المتهم. وقد حُدّدت أماكن جميع الأفراد البالغ عددهم ١٦١ فردا، المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير لم يتبقّ سوى دعوى استئناف واحدة: المدعي العام ضد برليتش وآخرين، يخص ستة متهمين، ومحاكمة واحدة؛ المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، تخصّ متهما واحدا. غير أنه فيما يتعلق بدعوى معلّقة خاصة بانتهاك حرمة المحكمة: المدعي العام ضد يوييتش وآخرين، المتهم فيها حاليا ثلاثة أشخاص ما زال يتعين تنفيذ أوامر القبض عليهم.

٣ - وفي الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، واصل القاضي ثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية) شغل منصب رئيس المحكمة، وواصل القاضي كارمِل أغيوس شغل منصب نائب رئيس. وفي جلسة عامة استثنائية للقضاة، عُقدت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، انتُخب القاضي أغيوس رئيسا للمحكمة والقاضي ليوداكون (الصين) نائبا لرئيس المحكمة؛ وتوليا منصبيهما في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير واصل سيرج براميرتز (بلجيكا) شغل منصب المدعي العام، وظل جون هوكينغ (أستراليا) رئيسا لقلم المحكمة.

٤ - واستمر كل جهاز من أجهزة المحكمة في اتخاذ تدابير لتحسين الكفاءة وضمان إنجاز المحكمة لولايتها بنهاية عام ٢٠١٧. وقد عمل القضاة ومساعدوهم بجدّ بالغ لإصدار الأحكام في موعدها، مع قيام الفريق العامل المعني بجدولة المحاكمات الابتدائية ودعاوى

الاستئناف (الذي يرأسه نائب رئيس المحكمة) برصد التقدُّم المحرز في جميع الدعاوى عن كثب. هذا، وواصلت الدوائر تحديد واعتماد تدابير لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في الإجراءات القضائية الجارية، وتحاشي التأخير، مع الحفاظ على أعلى مستويات نزاهة الإجراءات. وقد عمل مكتب رئيس المحكمة ورئيس القلم عن كثب للتعاطي مع جملة أمور، منها التحديات المتصاعدة لتناقص الموظفين والروح المعنوية للموظفين، على حين واصل مكتب المدعي العام تقليص عدد الوظائف وقام بتنفيذ سياسة لتقاسُم الموارد مع مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ثانيا - الأنشطة التي تشارك فيها المحكمة بأسرها

ألف - الرئيس

٥ - أشرف كل من الرئيس ميرون والرئيس أغيوس على أعمال المحكمة أثناء شغل كل منهما لمنصبه، مركِّزَيْن على المسؤوليات القضائية التي يتولاها مكتبهما وعلى المبادرات الهادفة إلى إنجاز المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف في الوقت المحدّد، عامِلَيْن عن كثب مع رئيس قلم المحكمة والقضاة والإدارة. كما مثّل كل من الرئيسين المحكمة في محافل دولية، واجتمعا بممثلين للعديد من البلدان، ومع مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة. كما أشرف الرئيس أغيوس على إعداد مقترحات لتنظيم فعاليات احتفالية بشأن تراث المحكمة في فترة سنتيها الأخيرة، لضمان استمرار تأثيرها الإيجابي لما بعد تاريخ إغلاقها في عام ٢٠١٧. وتماشيا مع ذلك، أعلن الرئيس أغيوس بعد توليه الرئاسة بوقت قصير أن أولوياته في فترة السنتين الأخيرة للمحكمة سوف تكون: أولا وقبل كل شيء الوفاء بموعد عام ٢٠١٧ النهائي لإغلاق المحكمة؛ وثانيا ضمان كفاءة الإجراءات القضائية دون التضحية بنزاهتها وجودتها؛ وثالثا، توطيد صورة المحكمة وتأثير عملها.

١ - ضمان إنجاز عمل المحكمة القضائي في الوقت المناسب

٦ - خلال فترات شغل رئيسي المحكمة ونائبيهما لمناصبهم، فإنهم كانوا ينسقون تنسيقا وثيقا مع قضاة المحكمة وموظفيها لكفالة إنهاء كل المحاكمات الابتدائية والدعاوى المتوقعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في الوقت المحدّد والحدّ من مخاطر التأخير في المحاكمات الابتدائية الجارية ودعاوى الاستئناف. وقد قاموا على وجه الخصوص برصد التقدُّم المحرز في الدعاوى رصدا نشيطا، واتخذوا تدابير للحيلولة دون أن يكون لتناقص الموظفين تأثير سلبي، والتصدّي لهذا التأثير، بما في ذلك ضم موظفين قانونيين إضافيين إلى الأفرقة المحتاجة إلى

مساعدة بسبب فقدانها لموظفين ذوي خبرة عالية، عارضين منح ترقيات كحافز لاستبقاء الموظفين، ومستكشفين حلولا ممكنة أخرى، مثل منحة نهاية الخدمة. ثم إن الفريق العامل المعني بجدولة المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف الذي يرأسه نائب الرئيس، يجتمع بانتظام لرصد المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف والإبلاغ عنها، لضمان مضي القضايا في مسارها، وتحديد ومنع أي أسباب ممكنة للتأخير.

٢ - العلاقات مع الحكومات والمنظمات الدولية

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الرئيسان ميرون وأغيوس، في إطار فترة شغل كل منهما لمنصبه، بتقديم عروض بشأن عمل المحكمة أمام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، خاطب الرئيس ميرون الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي الثاني والعشرين للمحكمة (A/70/226-S/2015/585). وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، خاطب الرئيس أغيوس مجلس الأمن عارضا تقرير المحكمة الرابع والعشرين بشأن استراتيجية الإنجاز (S/2015/874). وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، خاطب الرئيس أغيوس مجلس الأمن بشأن تقرير المحكمة الخامس والعشرين بخصوص استراتيجية الإنجاز (S/2016/454). هذا وخلال بعثات إلى نيويورك، اجتمع الرئيسان كلاهما بممثلين للدول الأعضاء وموظفين بمكتب الشؤون القانونية. كما اجتمع الرئيس أغيوس مع الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٨ - وزار المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ممثلون عديدون للحكومات والأجهزة القضائية، والتقوا بكل من الرئيسين والقضاة ومسؤولين آخرين للاطلاع على عمل المحكمة وإنجازاتها وما تواجهه من تحدّيات. واستقبل الرئيس ميرون، ضمن من استقبلهم من الزوار، سفراء أستراليا وبنغلاديش وفرنسا، ورئيس المحكمة العليا الكرواتية، وقاضيا من المحكمة الدستورية لجمهورية كوريا والمستشار القانوني للسفارة الفرنسية.

٩ - واستقبل الرئيس أغيوس، ضمن من استقبلهم من الزوار، سفراء الاتحاد الروسي وأرمينيا وألمانيا وإيطاليا وصربيا وكرواتيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فضلا عن وزير الدولة للمملكة المتحدة والممثل الخاص لرئيس الوزراء المعني بالوقاية من العنف الجنسي في حالات النزاع، والأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية لهولندا، ووزير العدل في كرواتيا والعضو الكرواتي في رئاسة البوسنة والهرسك، هذا، وفي أيار/مايو ٢٠١٦، قام وفد من القضاة والمدعين العامين والمحقّقين من الجبل الأسود بزيارة مدتها يومان للمحكمة. وإضافة إلى تلك الزيارات، عقد الرئيس أغيوس في ٢٥ شباط/

فبراير ٢٠١٦ جلسة إحاطة لأعضاء السلك الدبلوماسي في لاهاي بشأن عمل المحكمة وخطته لآخر سنتين لها، حضرها أكثر من ٩٠ دبلوماسيا.

١٠ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قام الرئيس ميرون بزيارة رسمية إلى الاتحاد الأوروبي في بروكسل لالتماس الدعم لبرنامج المحكمة للتوعية. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، سافر الرئيس أغيوس في بعثة رسمية إلى ستراسبورغ لحضور مؤتمر شارك في تنظيمه كل من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والجمعية الأوروبية للقانون الدولي. كما قام الرئيس أغيوس ببعثة إلى البوسنة والهرسك لحضور حفل تذكاري في مركز بروتوتشاري التذكاري في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، احتفالا بالذكرى السنوية الحادية والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتشا. وألقى الرئيس أغيوس كلمة هناك أكّد فيها، ضمن ما أكّد عليه، على دور المحكمة في اعتبار الجرائم التي رُتكبت في سربرينيتشا إبادة جماعية وأهمية الاعتراف بالماضي اعترافا كاملا.

٣ - النشاط القضائي

١١ - إن نظام المحكمة الأساسي وقواعدها الإجرائية وقواعد الإثبات المعمول بها وتوجيهاتها الإجرائية توكل مهام قضائية معينة إلى رئيس المحكمة. وقد قام الرئيس ميرون والرئيس أغيوس، لدى نهوضهما بتلك المهام، بإصدار أوامر عديدة بتكليف الدوائر بقضايا. هذا، وقد أصدر الرئيس ميرون قرارا بشأن مراجعة قرار تمويلي لرئيس قلم المحكمة، ونظر في طلب للإفراج المبكر والإفراج المؤقت ولكنه ردّه لعدم الاختصاص.

٤ - الانتقال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

١٢ - بدأ فرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في لاهاي عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وخلال فترة شغل رئيسي المحكمة لمنصبهما، اتخذ كلاهما خطوات لكفالة تسليم المهام بسلاسة إلى الآلية، بما في ذلك من خلال اجتماعات منتظمة مع رئيس قلم المحكمة واجتماعات مع مجلس التنسيق التابع للمحكمة، والفريق العامل المعني بالسجلات والمحفوظات، وفرقة العمل المعنية بالتصفية. هذا، ويواصل الرئيس أغيوس التواصل والتعاون مع رئيس الآلية.

٥ - تراث المحكمة وفعاليات إغلاقها

١٣ - مع دنوّ انتهاء عمل المحكمة، تزداد أهمية السؤال المطروح عن كيفية ضمان بقاء تراثها، سواء في منطقة يوغسلافيا السابقة أو في نطاق أوسع. وقد تم خلال الفترة المشمولة

بالتقرير، إعداد اقتراح لإقامة مجموعة من الفعاليات بخصوص تراث المحكمة وإغلاقها، وذلك بمشاركة نشطة من مكتب الرئيس وبالتشاور مع ممثلي قلم المحكمة، ومكتب المدعي العام ورابطة محاميي الدفاع.

باء - مكتب المحكمة

١٤ - عملا بالقاعدة ٢٣ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتألف مكتب المحكمة من رئيس المحكمة ونائبه والقضاة رؤساء الدوائر الابتدائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تشاور كل من الرئيس ميرون والرئيس أغيوس بانتظام مع المكتب بشأن المسائل السياساتية العامة للمحكمة فضلا عن مسائل قانونية وإجرائية وتنفيذية محدَّدة.

جيم - مجلس التنسيق

١٥ - عملا بالقاعدة ٢٣ مكررا من القواعد الإجرائية، يتألف مجلس التنسيق من رئيس المحكمة والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس عدة اجتماعات لمناقشة جملة أمور، منها استراتيجية الإنجاز، والحفظ، وشواغل الميزانية، ونَقْل وظائف المحكمة إلى الآلية، وتقييم المحكمة الذي قام به مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على النحو المفصّل أدناه.

دال - الجلسات العامة

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد القضاة ثلاث جلسات عامة: جلسة استثنائية (انتخب فيها الرئيس أغيوس ونائبه ليو) في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وجلستين عامتين، واحدة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ والأخرى في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٦.

هاء - لجنة القواعد

١٧ - تألّفت عضوية لجنة القواعد في الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير من نائب الرئيس أغيوس (رئيسا)، والرئيس ميرون والقضاة كريستوف فلوغي، وألفونس أوري و أو - غون كوون. وفي أعقاب التغيير في الرئاسة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ومغادرة أو - غون كوون للمحكمة، تألفت لجنة القواعد من نائب الرئيس ليو (رئيسا) والرئيس أغيوس والقاضيين كريستوف فلوغي، وألفونس أوري. أما الأعضاء الذين لا يحق لهم التصويب فهم المدعي العام ورئيس قلم المحكمة وممثل رابطة محاميي الدفاع. ولم تنعقد اجتماعات للجنة القواعد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمحكمة

١٨ - طلب مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٥٦ (٢٠١٥) إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تقييم لأساليب المحكمة وعملها، وتقديم تقريره بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد قام مسؤولو المكتب بزيارة المحكمة في آذار/مارس ٢٠١٦ لإجراء تقييمهم، وقد تعاون رئيسا المحكمة وقضاتها وموظفوها تعاونا تاما معهم. وتم في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦ تقديم تقرير المكتب، الذي ضم إجابة خطية للمحكمة كمرفق. وعملا بالقرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، سوف تقدم المحكمة تقريرا عن تنفيذ توصيات المكتب في تقريرها نصف السنوي إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

ثالثا - أنشطة دوائر المحكمة

ألف - تشكيل دوائر المحكمة

١٩ - يعمل في المحكمة حاليا سبعة قضاة دائمين من سبعة بلدان، وهم: كارمِل أغيوس (رئيس المحكمة، مالطة)، وليو داكون (نائب الرئيس، الصين)، وكريستوف فلوغي (ألمانيا) وألفونس أوري (هولندا)، وفاوستو بوكار (إيطاليا)، وثيودور ميرون (الولايات المتحدة) وباكوني جاستيس مولوتو (جنوب أفريقيا).

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل كل من أو - غون كوون (جمهورية كوريا) وجان - كلود أنطونيتي (فرنسا)، وبيرتون هول (جزر البهاما)، وهوارد موريسون (المملكة المتحدة)، وغي ديلفوا (بلجيكا)، وكوفي كوميليو أ. أفاندي (توغو)، كقضاة دائمين، ولكنهم غادروا المحكمة في ختام ولاية كل منهم.

٢١ - هذا، وفيما يلي القضاة الدائمون للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذين كانوا يعملون في دائرة الاستئناف بالمحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والذين غادروا المحكمة في ختام ولاياتهم: أرليت راماروسون (مدغشقر)، وخالدة رشيد خان (باكستان)، وبختيار توزموخاميدوف (الاتحاد الروسي)، ومانديايي نيانغ (السنغال).

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل كل من أنطوان كيسيا - مبي ميندوا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وفلافيا لاتانزي (إيطاليا) وملفيل بيرد (ترينيداد وتوباغو) بوصفهم قضاة مخصصين، ولكنهم غادروا بعد انتهاء ولايتهم.

٢٣ - وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت تعمل ثلاث دوائر ابتدائية. غير أنه في ختام الفترة المشمولة بالتقرير، وبعد مغادرة القاضيين المكلفين بقضية كارادجيتش وقضية

شيشيلي، لم يتبق سوى دائرة ابتدائية واحدة، تتألف من القضاة أوري (رئيسا) وفلوغي ومولوتو.

٢٤ - وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير، كانت دائرة الاستئناف تتألف من القضاة أغيوس (رئيسا) وبوكار، وليو، وميرون، وهو عدد من القضاة أقل من أن يمكّن دائرة الاستئناف من التعامل مع أي طعون عارضة من قضية ملاديتش. ووقت إعداد هذا التقرير، كان يجري استكشاف حلول لتزويد دائرة الاستئناف بعضو خامس من أجل مثل تلك الطعون العارضة. وقد انتفت هذه الحالة فيما يتعلق بقضية برليتش وآخرين، نظرا إلى تكوين دائرة الاستئناف في تلك القضية (كما هو مبين فيما يلي).

باء - الأنشطة الرئيسية للدوائر

١ - الدائرة الابتدائية الأولى

ملاديتش

٢٥ - وُجّهت إلى راتكو ملاديتش ١١ تهمة تتعلق بالإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها، وكلها متعلقة بأعمال يُزعم ارتكابها في البوسنة والهرسك في الفترة بين ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة أوري (رئيسا) وفلوغي، ومولوتو. وقد بدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢. ومن المتوقع أن تنتهي مرحلة تقديم الأدلة في القضية في آب/أغسطس من هذه السنة (٢٠١٦)، ثم يقوم الطرفان بتقديم مذكرتيهما النهائيتين ومرافعاتهما النهائية، وبعد ذلك تنهمك الدائرة الابتدائية في المداولات وصياغة الحكم. ولا يزال الموعد المتوقع لصدور الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد اتخذ القضاة وفريق الدعم القانوني مجموعة من التدابير للحد من التأخير في إعداد الحكم الابتدائي، بما في ذلك إشراك موارد إضافية من الموظفين في عملية الصياغة. وعلى الرغم من أنه قد تم تكليف تلك الموارد، فمن المتوقع أن يواصل الموظفون ذوو الكفاءة العالية ترك المحكمة من أجل الحصول على وظائف أضمن في أماكن أخرى. وعليه، سوف تزيد صعوبة الإبقاء على الموظفين الأساسيين، وهو أمر بالغ الأهمية في قضية بهذا الحجم والتعقيد.

يويتش وآخرون

٢٦ - وُجهت إلى كل من بيتار يويتش، ويوفو أوستويتش وفييريكا راديتا أربع تهم خاصة بانتهاك حرمة المحكمة فيما تعلق بالإرهاب المزعوم للشهود في قضية شيشيلي. علماً بأن الإجراءات في هذه القضية كانت سرية حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولا تزال

أوامر القبض عليهم معلقة دون تنفيذ في صربيا منذ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وعليه، لا يمكن تقدير موعد دقيق لبدء محاكمتهم ولطول المحاكمة. وإذا لم تنفذ أوامر القبض عليهم حاليا، فقد يصبح من الضروري أن يجري على وجه الاستعجال مناقشة حل يتيح الانتهاء من هذه القضية قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٢ - الدائرة الابتدائية الثانية

هادجيتش

٢٧ - وُجهت إلى غوران هادجيتش، المتوفى الآن، ١٤ تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، تتعلق كلها بأعمال يُزعم أنه ارتكبها في كرواتيا وصربيا في المدة بين ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وكانت الدائرة الابتدائية تتألف من القضاة ديلفوا (رئيسا)، وهول ومينـدوا. وبدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ولكنها أُجلت اعتبارا من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ فصاعدا بسبب الحالة الصحية الخطيرة للسيد هادجيتش. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قررت الدائرة الابتدائية وقف الإجراءات لفترة ثلاثة أشهر، إذا رأت الأغلبية، ضمن ما رأت، أنه في حين أن السيد هادجيتش قادر على المثول أمام المحكمة، فإن حالته الصحية تحول دون احتجازه في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي. وطعن مكتب المدعي العام في هذا القرار، وقُبل طعنه جزئيا من جانب دائرة الاستئناف في ٤ آذار/مارس ٢٠١٦. ودعت دائرة الاستئناف الدائرة الابتدائية إلى إعادة تقييم اللياقة البدنية للسيد هادجيتش على أساس السجلات الطبية المتوافرة والمستكملة. وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارا آخر وجدت فيه الأغلبية أن السيد هادجيتش غير قادر على المثول أمام المحكمة وأوقفت الإجراءات لأجل غير مسمى. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦، طلب مكتب المدعي العام إنهاءً رسميا للإجراءات في القضية، ورد الدفاع في ٢ حزيران/يونيه بالموافقة على إنهاء القضية. وقد رفضت الدائرة الابتدائية طلبات إنهاء القضية في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ووفق لكل من مكتب المدعي العام والدفاع على التصديق على الطعن في القرار. غير أنه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، تُوفي السيد هادجيتش، وأُنهيت القضية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٣ - الدائرة الابتدائية الثالثة

كارادجيتش

٢٨ - أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها الابتدائي في الدعوى المرفوعة ضد رادوفان كارادجيتش في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦. وقد أدانت الدائرة الابتدائية المتهم بارتكاب إبادة جماعية في سريبرينيتشا، مع خمس تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وأربع تهم بارتكاب انتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وبرّأته من تهمة ارتكاب إبادة جماعية متعلقة بسبعة بلديات في البوسنة والهرسك. وأصدرت الدائرة حكما واحدا بسجن رادوفان كارادجيتش ٤٠ سنة.

شيشيلي

٢٩ - أصدرت الدائرة الابتدائية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ حكمها الابتدائي في الدعوى المرفوعة ضد فويسلاف شيشيلي. وأدانت الدائرة الابتدائية المتهم، بالأغلبية، في ثمان من تسع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها فيما يتعلق بأعمال يُزعم ارتكابه لها في كرواتيا والبوسنة والهرسك وفويفودينا (صربيا) في الفترة بين آب/أغسطس ١٩٩١ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٤ - دائرة الاستئناف

(أ) الطعون العارضة

٣٠ - أصدرت دائرة الاستئناف قرارين بشأن الطعون العارضة. ففي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، وافقت دائرة الاستئناف جزئيا على الطعن المقدم من مكتب المدعي العام بشأن قرار الدائرة الابتدائية في قضية هادجيتش الذي اتخذته في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. أما القرار الثاني لدائرة الاستئناف، فقد صدر بصورة سرية ومن جانب واحد، ومن ثم لا يجوز كشف تفاصيله.

(ب) طعون تتعلق بموضوع الدعوى

٣١ - أصدرت دائرة الاستئناف حكمين نهائيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٢ - وصدر حكم الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقبلت دائرة الاستئناف، بالأغلبية، بعض أسباب الطعن التي قدمها مكتب المدعي العام وأمرت بإعادة محاكمة يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش عن كل التهم الواردة في لائحة الاتهام.

٣٣ - وصدر حكم الاستئناف في قضية ستانيشيتش وجوبليانين في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وكان ميتسو ستانيشيتش وستويان جوبليانين قد أُدينا من قِبَل الدائرة الابتدائية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في البوسنة والهرسك، وحُكم عليهما بالسجن ٢٢ سنة لكل منهما. وقد أيدت دائرة الاستئناف إدانتهما والحكمين الصادرين بحقهما.

٣٤ - وإضافة إلى هذين الحكمين، أصدرت دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، التي يجلس فيها أيضا قضاة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حكما في قضية بوتاري، قضية الاستئناف الأخيرة وأكبرها على الإطلاق في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٣٥ - وتبقى قضية واحدة لدائرة الاستئناف، وهي قضية برليتش وآخرين، وهي أضخم قضية استئناف في تاريخ المحكمة، إذ إنها تشمل سبعة مستأنِفين (بما في ذلك مكتب المدعي العام، وما يزيد مجموعه على ٥٠٠ سبب رئيسي وسبب فرعي للاستئناف. وقد أدانت الدائرة الابتدائية المتهمين الستة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في البوسنة والهرسك في الفترة بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٤. وتتألف دائرة الاستئناف في قضية برليتش وآخرين من القضاة أغيوس (رئيسا)، وبوكار، وليو، وميرون، ومولتو. وانتهى تقديم المذكرات في إجراءات الاستئناف في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥، ولا يزال الجدول الزمني المتوقع لإصدار حكم الاستئناف هو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ومع أنه تم تكليف موارد إضافية من الموظفين لضمان الوفاء بهذا الموعد النهائي، يُتوقع أن يواصل الموظفون ذوو الكفاءة العالية ترك المحكمة من أجل وظائف أضمن في أماكن أخرى، وهو ما يزيد من صعوبة استبقاء الموظفين الأساسيين الذين أَلِفوا سجلات القضايا الضخمة ومذكرات الاستئناف وأساليب عمل المحكمة. وقد اتخذ القضاة وأعضاء فريق الدعم القانوني مجموعة من التدابير لتحاشي التأخير في إعداد حكم الاستئناف، وتشمل تلك التدابير وضع جدول زمني وتنظيم خطة عمل مصممة لزيادة الموارد الإضافية من الموظفين إلى أقصى حد ممكن، إضافة إلى تقديم مساعدة طارئة لفريق الدعم القانوني بواسطة الموظفين القانونيين المعينين للقضاة في هيئة المحكمة.

(ج) الطعون الأخرى

٣٦ - صدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٣٤ من القرارات والأوامر السابقة للاستئناف[(١)].

(١) يشمل هذا الرقم الأوامر والقرارات الصادرة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام

ألف - إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل مكتب المدعي العام مركِّزا على سرعة إنجاز الإجراءات النهائية لمرحلتي المحاكمة والاستئناف، والقيام في الوقت نفسه بإدارة عملية تقليص عدد موظفيه. وواصل المكتب توزيع موظفيه وموارده على نحو مرن لضمان الوفاء بكل المواعيد النهائية التي قررتها المحكمة. كما واصل المكتب مساعدة مسؤولي الآلية وموظفيها في نقل النهام وفقا للترتيبات الانتقالية.

٣٨ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، صدر حكمان في محاكمتين ابتدائيتين لقضيتين (كارادجيتش وشيشيلي) وحكمان في قضيتي استئناف (ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وستانيشيتش وجوبليانين).

٣٩ - وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، أدانت الدائرة الابتدائية بالإجماع رادوفان كارادجيتش بارتكاب إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب وحكمت عليه بالسجن مدة ٤٠ سنة. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، برّأت المحكمة الابتدائية، بالأغلبية، فويسلاف شيشيلي من ثمان من تسع تهم في لائحة الاتهام. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وافقت دائرة الاستئناف جزئيا على طعن مكتب المدعي العام في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وألغت حكم الدائرة الابتدائية وأمرت بإعادة المحاكمة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية ستانيشيتش وجوبليانين، مؤيدة أدانة المتهمين والحكمين الصادرين بحقهما. وعملاً بالترتيبات الانتقالية، تقوم الآلية بإجراءات إعادة المحاكمة في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش وإجراءات الاستئناف في قضيتي كارادجيتش وشيشيلي.

٤٠ - ولدى المحكمة محاكمة أخيرة واحدة (ملاديتش) واستئناف أخير واحد (برليتش وآخرون). وفيما يتعلق بقضية ملاديتش، يُتوقع عرض الدفوع الختامية من قبل الطرفين في خريف هذه السنة. أما قضية هادجيتش، التي أُوقفت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بسبب اعتلال صحة المتهم، فقد أُنهيت في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ عقب وفاة المتهم. وتواصل شعبة الاستئناف التركيز على الإعداد بسرعة وفعالية لجلسة الاستئناف في قضية برليتش وآخرين، التي يُتوقع عقدها في أوائل عام ٢٠١٧.

٤١ - وواصل مكتب المدعي العام تقليص وظائفه على أساس إنجاز المراحل ذات الصلة من إجراءات المحاكمة والاستئناف. علما بأن حالات التأخير في إنجاز الإجراءات لم تؤثر في

تقليص المكتب لوظائفه، إذ أمكن للمكتب استيعاب المتطلبات الإضافية في حدود الموارد الحالية، وهو يواصل تقليصه حسب الجدول المقرر. ويدعم المكتب بنشاط التدابير المتخذة لمساعدة الموظفين على الانتقال من عملهم في المحكمة إلى الخطوة التالية في مساراتهم الوظيفية. ويواصل المكتب دعم تدريب موظفيه ومساعدتهم على الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مكتب التحول الوظيفي. وفي هذا الصدد، يعمل مكتب المدعي العام على تيسير التشبيك وسائر الفرص التي تساعد موظفيه وضمان الاعتراف بمهارات موظفيه الكبيرة التي يمكن نقلها لغيرهم، والتي تناسب إلى حد بعيد سائر العناصر الجوهرية لعمل المنظمة.

٤٢ - وقد زاد مكتب المدعي العام للمحكمة من تبادله للموارد مع مكتب المدعي العام للآلية زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتنفيذ نهج ''المكتب الواحد'' لدمج موظفي المكتبين ومواردهما. وفي إطار هذه السياسة، سوف يتوافر الآن جميع موظفي الادعاء لقيام كل منهم بأداء دورين في آن واحد، بحيث يمكن تكليفهم بمرونة بأعمال تتعلق إما بالمحكمة وإما بالآلية حسب الاحتياجات التشغيلية وحسب ما لديهم من دراية بالقضايا.

باء - التعاون

٤٣ - واصل مكتب المدعي العام التعويل على التعاون الكامل من جانب الدول حسب مقتضيات المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من أجل الوفاء بولايته.

٤٤ - وواصل مكتب المدعي العام وصوله على نحو سليم إلى الوثائق والمحفوظات والشهود في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٥ - غير أن المكتب يأسف لتنكّب صربيا عن طريق التعاون الكامل مع المحكمة. وكما أبلغ الرئيس أغيوس والمدعي العام كلاهما مجلس الأمن، فإن صربيا قد تقاعست عن التعاون مع المحكمة على تنفيذ أوامر المحكمة بالقبض على ثلاثة صربيين مدانين. فقد ألزمت صربيا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بإنفاذ أوامر القبض هذه. وقد أُتيحت لها الفرصة للمشاركة مشاركة كاملة في الإجراءات أمام الدائرة الابتدائية، وتقديم تفسيرات لتقاعسها. غير أنه بعد الاستماع من صربيا، أحالت الدائرة الابتدائية مسألة عدم تعاون صربيا إلى ميرون، رئيس المحكمة آنذاك، وأمرت صربيا بتقديم تقارير منتظمة عن جهودها لتنفيذ أوامر القبض. ويناشد مكتب المدعي العام السلطات الصربية القبض فورا على المدانين الثلاثة وتسليمهم إلى عهدة المحكمة.

٤٦ - ولا يزال التعاون والدعم من جانب الدول خارج يوغوسلافيا السابقة ومن المنظمات الدولية يشكل جزءا لا يتجزأ من إنجاز قضايا المحكمة بنجاح. ولا بد من تعاون مستمر للوصول إلى الوثائق والمعلومات والشهود، وفي المسائل المتعلقة بحماية الشهود، بما في ذلك نقل الشهود. ويعرب مكتب المدعي العام مجددا عن تقديره للدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا.

جيم - إحالة قضايا جرائم الحرب من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المحاكم الوطنية لمحاكمة مرتكبيها

٤٧ - مع قرب إتمام المحكمة لولايتها، يبقى مكتب المدعي العام ملتزما بتعزيز إجراء محاكمات فعالة لمرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة من خلال الحوار الدائر مع نظرائه وبذل جهود لبناء القدرات في قطاعات العدالة الوطنية. ولا يخفى أن المحاكمة الفعالة على جرائم الحرب التي ارتُكبت أثناء النزاعات في يوغوسلافيا أمر ضروري لإرساء سيادة القانون والحفاظ عليها، ولتقصي الحقيقة، والمصالحة. ومع اقتراب إتمام المحكمة لولايتها، فإن المساءلة عن هذه الجرائم تعتمد الآن على مكاتب الادعاء والأجهزة القضائية الوطنية.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب مساعدة السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على معالجة ما لديها من قضايا جرائم الحرب معالجة ناجحة. علما بأن مشروع التدريب المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للمدعين العامين الوطنيين والمهنيين القانونيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة كان أحد العناصر الرئيسية لجهود المكتب في هذا الشأن. كما قدم المكتب معلومات وأدلة بشأن التحقيقات والمحاكمات الجارية، مع تقديمه في الوقت نفسه المساعدة على الوصول إلى قواعد بياناته.

٤٩ - وعلى العموم، فإنه في حين أن معالجة قضايا جرائم الحرب في الأجهزة القضائية الوطنية في المنطقة تواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فلا تزال الصورة مشوشة، ثم إن التوجهات الراهنة هي من الغموض بما لا يشير إلى قصدها إلى اتجاه إيجابي. كما أن السرعة التي تمضي بها المحاكمات الوطنية لا تزال غير متناسبة مع القضايا المتراكمة المتبقية التي يتعين إنجازها. كما لم يتحقق بعد تقدم كاف في التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بقضايا معقدة تخص مسؤولين بالرتب العليا والوسطى.

٥٠ - وفيما يتعلق بالفئة الثانية (ملفات التحقيق) المحالة من مكتب المدعي العام للمحكمة إلى مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، فقد اتخذ المكتب الأخير قرارات ادعاء في جميع القضايا ما عدا قضية واحدة لا تزال معلقة. وقد تأيدت لوائح الاتهام في تلك القضايا، وإجراءات المحاكمة ماضية في طريقها. ويبرهن هذا التطور المهم على قيمة الدعم المستمر والعمل مع المدعين العامين الوطنيين من جانب مكتب المدعي العام للمحكمة. ومع ملاحظة التوزيع الملائم للموارد على قضايا الفئة الثانية، يتعين أيضا ملاحظة أن مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك يواصل إحالة عدد كبير من لوائح الاتهام في قضايا أقل تعقيدا.

٥١ - وقد التمس مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك تعاون السلطات الكرواتية في معالجة عدد من ملفات قضايا الفئة الثانية. وفي أثناء إحالة ملفات القضايا المعنية إلى السلطات القضائية الكرواتية، نشأ عدد من التحديات. فقد أكّدت السلطات الكرواتية أن إحدى القضايا المقدّمة من البوسنة والهرسك معلّقة في وزارة العدل منذ أكثر من سنة دون بتّ فيها بسبب سياسة حكومة كرواتيا. ويحث مكتب المدعي العام السلطات الكرواتية على سرعة مراجعة سياستها، حيث أن هذا القرار السياسي يعوق التقدّم الذي تمس الحاجة إليه في مجال التعاون الإقليمي ومعالجة ملفات القضايا من الفئة الثانية.

٥٢ - وبلغت في صربيا المحاكمات على جرائم الحرب مرحلة يتعين فيها اتخاذ قرارات حاسمة. وقد اعتمدت حكومة صربيا في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٦ ”الاستراتيجية الوطنية للمحاكمة على جرائم الحرب للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠“. وتعبّر هذه الاستراتيجية عن التزام الحكومة بالمساءلة عن جرائم الحرب، بصرف النظر عن جنسية الجاني أو الضحية أو انتمائه العرقي، أو ديانته أو مركزه. غير أنه وكما ذُكر سابقا، فإن صربيا قد تقاعست عن التعاون مع المحكمة على القبض على ثلاثة مدانين صدرت بحقهم أوامر للقبض عليهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وكان هناك عدد من التطورات المقلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها تقاعس حكومة صربيا عن تعيين رئيس جديد لهيئة الادعاء في قضايا جرائم الحرب بحلول الموعد النهائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتقاعس السلطة القضائية الصربية عن إنفاذ الحكم الذي فرضته محكمة الدولة في البوسنة والهرسك في قضية ديوكيتش، ومواصلة تمجيد مجرمي الحرب في صربيا. وعلى صربيا الآن أن تبرهن على أنها سوف تفي بتعهداتها بالتعاون مع المحكمة، وتأييد المساءلة عن جرائم الحرب، وتعزيز التعاون الإقليمي الفعّال.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعرب مكتب المدعي العام عن قلقه المتزايد من أن الاتجاه الإيجابي للتعاون الإقليمي في قضايا جرائم الحرب ينكص على عقبيه. ثم إن حالات

التوتر السياسي بين البلدان، وضغوط النّعرة القومية على الصعيد المحلي، وكلاهما متعلق بموروثات النزاعات، لا تواتي التعاون الإقليمي في قضايا جرائم الحرب. كما أن البيئة السياسية المتزايدة الصعوبة قد أبرزت وفاقمت التحدّيات الراهنة التي تواجه التعاون الإقليمي ليست فريدة من نوعها وليست غير قابلة للحل. وكان التعاون الإقليمي قد تقدّم تقدّما كبيرا في العقد الماضي من خلال جهود مخلصة بذلها المسؤولون القضائيون. ولا بد الآن من إرادة سياسية ودعم سياسي لجعل المساءلة قضيّة إقليمية، وتقديم حلول للتحدّيات الراهنة.

دال - بناء القدرات وتراث المحكمة

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدّعي العام جهوده لنقل خبراته ومعلوماته إلى السلطات الوطنية من أجل بناء القدرات الوطنية على المحاكمات على جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. كما قام بتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المكتسبة من عمله مع نظرائه الوطنيين العاملين في طائفة من قطاعات العدالة الجنائية في كل من أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا والشرق الأوسط.

٥٥ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، أطلق مكتب المدّعي العام كتابه عن ملاحقة جرائم العنف الجنسي المتعلقة بالنزاعات على مدى ولاية المحكمة. ويوثّق هذا الكتاب ويحلل بدقة عمل المكتب واختصاص المحكمة القضائي بشأن تلك الجرائم. ونظرا لأن كتاب المكتب قد أُعدّ بتركيز على بناء القدرات، فسوف يكون أداة مهمة للممارسين. كما يعكف المكتب على إعداد مواد تدريبية لتعليم الآراء والرسائل الرئيسية في الكتاب.

خامسا - نشاط قلم المحكمة

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قلم المحكمة تقديم دعمه القانوني والإداري والتقني واللوجستي للإجراءات القضائية للمحكمة، مع التركيز في الوقت نفسه على استعداداته لمزيد من تقليص حجمه من الموظفين ولإغلاق المحكمة ونقل سجلاته إلى الآلية.

٥٧ - ومع خفض عدد الموظفين، واصلت جميع أقسام قلم المحكمة دمج مهامها وقدراتها التشغيلية لكفالة كفاءة العمليات وسرعتها. وقد برهن موظفو القلم على مرونتهم واستعدادهم لقبول مسؤوليات أوسع، دون التفريط في جودة الدعم القضائي والإداري لبعض أكبر قضايا المحكمة وأعقدها. هذا، وقد قدّم القلم كل ما لديه من خدمات إدارية ضرورية لسلاسة عمل المحكمة، وقدّم المساعدة للهيئات القضائية الوطنية، وقام بإدارة برنامج المحكمة للتوعية.

٥٨ - وواصل قلم المحكمة، في الوقت نفسه، تقديم خدماته ودعمه الإداري العام إلى الآلية، وساعد في العملية التدريجية لإنشاء إدارة قائمة بذاتها للآلية، وأسهم في تعزيز علاقة العمل بين فرعي الآلية.

ألف - مكتب رئيس قلم المحكمة

٥٩ - قدم المكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة الدعم لرئيس القلم في اضطلاعه بمسؤوليته العامة عن إدارة قلم المحكمة، بما في ذلك الإشراف على جميع أقسام القلم، وتمثيل المحكمة في علاقتها مع الدولة المضيفة وسائر الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والجهات المعنية الخارجية. كما ساعد المكتب في تمثيل المحكمة في علاقتها مع مختلف أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك في البيانات المقدّمة إلى وحدة التقييم الإداري ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف.

٦٠ - وواصل المكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة دعم رئيس القلم في إدارة عمليات قلم الآلية في كل من أروشا ولاهاي، مع التركيز بصورة خاصة على دعم الإجراءات القضائية المعروضة على الآلية، وإنجاز سياساتها وإجراءاتها التشغيلية، والمساعدة في عمليات استقدام الموظفين.

٦١ - وقدّم المكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة مشورته القانونية والسياساتيّة بشأن مجموعة مختلفة من المسائل المتعلقة بالموارد البشرية، وواصل مساعدة رئيس القلم وشعبة الإدارة بتنفيذ إجراءات تقليص عدد الموظفين، بما في ذلك إجراء عملية استعراض مقارن لميزانية السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وتنفيذ نتائجها.

باء - شعبة خدمات الدعم القضائي

٦٢ - تتألف شعبة خدمات الدعم القضائي من قسم خدمات دعم المحكمة، ووحدة السجلات القضائية، ووحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، وقسم خدمات المؤتمرات واللغات. ويتألف قسم خدمات دعم المحكمة من أربع وحدات، هي: وحدة الدعم والعمليات المتعلقين بالشهود، ووحدة حماية الشهود (اللتان يشار إليهما معا باسم قسم الضحايا والشهود)؛ ووحدة عمليات قاعات المحكمة؛ ومكتب المعونة القانونية والدفاع القانوني.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قلم المحكمة بدعم أربع قضايا قيد المحاكمة وثلاث قضايا قيد الاستئناف (أُنجزت منها ثلاث محاكمات واستئنافان خلال الفترة المشمولة

بالتقرير)، مجموع المتهمين فيها ١٤ شخصا، وقدّم حوالي ١١٥ مذكرة قانونية متعلقة بقضايا المحكمة الجارية أو المنجزة. كما قام قلم المحكمة بدعم إحدى قضايا انتهاك حرمة المحكمة في المرحلة التمهيدية والمتهم فيها ثلاثة أشخاص.

١ - قسم خدمات دعم المحكمة ووحدة السجلات القضائية

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم قسم الضحايا والشهود مساعدة عملياتية ونفسية اجتماعية إلى ٤٥ شاهدا (وأفراد الدعم المصاحبين لهم) مثلوا أمام المحكمة، وواصل التشاور مع الشهود بشأن طلبات تغيير التدابير الخاصة بحمايتهم في سائر إجراءات المحكمة، التي زادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. هذا، وقد أنجز القسم تقريره النهائي عن دراسته التجريبية للتأثير الطويل الأمد للشهادة في المحكمة. علما بأن النتائج الواردة في التقرير، والمستنبطة من ٣٠٠ مقابلة شخصية مع الشهود، عُرضت في لاهاي وفي كل أنحاء منطقة يوغوسلافيا السابقة خلال حزيران/يونيه ٢٠١٦. كما اتخذ القسم خطوات نشطة لمعالجة مخاوف الشهود الأمنية، بما في ذلك الحالات التي أدّت إلى نقل الشهود إلى أماكن أخرى. وأخيرا، واصل القسم العمل عن كثب مع الآلية لتبسيط ممارساتها وتعزيز علاقات العمل بين فرعي الآلية.

٦٥ - وقدّمت وحدة عمليات قاعة المحكمة الدعم لأربع محاكمات وثلاثة استئنافات على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك صدور ثلاثة أحكام. كما ساعدت متهمين غير ممثلين بمحامين عن طريق مكتب التمثيل الذاتي.

٦٦ - هذا، وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، قامت وحدة السجلات القضائية بتجهيز ١٥٠١ ملفا من ملفات المحكمة (٢٣ ٥٩٣ صفحة)، و ٩٥٣ ملفا من ملفات الآلية (٧ ٠٢٤ صفحة)، و ٣٢٠ محضرا من محاضر المحكمة بالإنكليزية والفرنسية (٢٤ ١٣٠ صفحة) و ١٠ محاضر للآلية بالإنكليزية والفرنسية. (١٧٠ صفحة). كما قامت الوحدة بتيسير تبادل السجلات القضائية ونقلها فيما بين المحكمة والآلية.

٦٧ - وواصل مكتب المعونة القانونية والدفاع القانوني إدارة نظام المحكمة للمعونة القانونية، والإشراف على أكثر من ١٠٠ من أعضاء فريق الدفاع. ومن أصل ١٤ فردا متّهمين في دعاوى ابتدائية واستئنافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُجد أن ١٢ منهم غير قادرين كليا أو جزئيا على دفع أتعاب المحامين، ومن ثم قُدّمت إليهم معونة قانونية. وتم تصنيف حوالي نصف تلك القضايا باعتبارها على أعلى مستويات التعقيد. كما أدار المكتب

تعيين أصدقاء المحكمة ودفع أتعابهم، وقدّم المساعدة في المسائل القانونية والسياساتية والعملياتية المتعلقة بإدارة نظام الآلية للمعونة القانونية.

٢ - وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة

٦٨ - واصلت وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة دعم كل من المحكمة والآلية، واضطلعت بالمسؤولية عن احتجاز ١٩ فردا في ظروف تتجاوز المعايير الدولية ذات الصلة. وقامت بتيسير حضور المحتجزين جلسات المحكمة، ووفرت الرعاية والأمن لأحد المحتجزين بتهمة انتهاك حرمة المحكمة، وقامت بتنفيذ ستة قرارات وأوامر للإفراج المؤقت. وتواصل وحدة الاحتجاز دعم المتهمين غير الممثلين بمحامين في إعداد مرافعاتهم. وقُدّمت للمحتجزين رعاية طبية داخلية ومساعدة طبية تخصصية. هذا، وواصلت وحدة الاحتجاز تكييف نظامها وخدماتها بما يلبي الاحتياجات المحددة لعدد من المحتجزين المسنين، وتيسير إجراء الفحوص الطبية من جانب خبراء طبيين معينين من قِبل المحكمة، وفي أيار/مايو ٢٠١٦، وتماشيا مع التناقص المطّرد في عدد المحتجزين، قامت وحدة الاحتجاز بإغلاق أحد جناحيها المتبقيين، مما أدّى إلى خفض عدد الزنارين من ٣٢ إلى ٢٠ زنزانة.

٣ - قسم خدمات المؤتمرات واللغات

٦٩ - قدّم قسم خدمات المؤتمرات واللغات إلى المحكمة خدمات الترجمة الشفويّة والتحريرية وتدوين المحاضر، مما نتج عنه ترجمة حوالي ٢٠٠ ١٨ صفحة، واستخدام ٧١٠ أيام للترجمة الفورية للمؤتمرات، وصدور ٠٠٠ ١٤ صفحة من المحاضر، على مدار السنة. ويجدر بالملاحظة أن القسم قد أنجز ترجمة لحكم استئنافي مطول في قضية المدّعي العام ضد بوبوفيتش وآخرين، وواصل تقديم دعمه إلى الآلية في إطار الترتيب القائم على أداء طرف واحد لدورين في آن واحد. علما بأن التدقيق بعناية في طلبات الترجمة تفاديا للتكرار، قد أدّى إلى توفير حوالي ٠٠٠ ٢٣٥ دولار على مدى الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - نقل السجلات

٧٠ - أنشأ رئيس قلم المحكمة فريقا عاملا رفيع المستوى معنيا بالسجلات والمحفوظات لتنسيق نقل سجلات المحكمة ومحفوظاتها إلى الآلية، والعمل على أن يتم ذلك قبل إغلاق المحكمة. ويجتمع هذا الفريق شهريا، وقد أنجز خطة عامة وتقييما شاملا للمخاطر لهذا المشروع. هذا، وقد واصل قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية دعمه لمكاتب المحكمة في إعداد سجلاتها لنقلها إلى الآلية، وذلك بتقديم تقارير إحاطة للمديرين، وتدريب

الموظفين. كما عمل القسم مع المكاتب لوضع أهداف دورية فردية للنقل، سوف يقوم الفريق العامل المعني بالسجلات والمحفوظات برصدها بانتظام. وقد نقلت المحكمة حتى الآن ما يزيد على ٣٠ في المائة من الحجم الإجمالي المقدّر لسجلاتها المادية التي من المتوقع نقلها إلى الآلية. كما نقلت المحكمة ١,٤٨ بيتا بايت، أي حوالي ٨٠ في المائة، من سجلاتها الرقمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

دال - دائرة الاتصالات

٧١ - تمكّنت دائرة الاتصالات من الوصول إلى المحكمة خلال إصدار ثلاثة أحكام، بما في ذلك الحكم في قضية كارادجيتش، التي حضرها قرابة ٥٠٠ شخص، بمن فيهم ممثلو السلك الدبلوماسي، والصحفيون، والأكاديميون، وعدد غير مسبوق من جماعات الضحايا.

٧٢ - وساعدت دائرة الاتصالات في تنظيم أول جلسة إحاطة لأعضاء السلك الدبلوماسي في لاهاي، ونسّقت الزيارات التثقيفية للمحكمة والآلية لما يزيد على ٢٥٠ مجموعة، ورحّبت بأكثر من ٠٠٠ ٦ زائر.

٧٣ - وسجل موقع المحكمة على شبكة الإنترنت أكثر من ٢,٢ مليون زيارة لصفحات الموقع. كما أُجري تجديد شامل لتصميم الموقع ونُقل إلى إطار لإدارة محتوى نظام دروبال الموحّد، تيسيرا لتطوره في المستقبل ليصبح موقعا تراثيا. هذا، وأنشئت صفحة معلومات بجدول زمني تفاعلي وإدارة مبتكرة تتيح الوصول إلى معلومات ووثائق خاصة بالقضايا، وأضيفت هذه الصفحة قبل الحكم الابتدائي في قضية كارادجيتش. ولأول مرة، يتوافر على شبكة الإنترنت كل التسجيلات الفيديوية لمحاكمة جنائية دولية.

٧٤ - وواصلت دائرة الاتصالات العمل مع السلطات المحلية والشركاء الدوليين على إقامة مراكز إعلامية في يوغوسلافيا السابقة. ويجري بذل جهود لإنجاز اتفاقات مع مدينة سارايفو والمركز التذكاري لسربرينيتشا - بوتو تشاري، واستشكاف إمكانية إنشاء مراكز إعلامية في البلدان الأخرى في المنطقة.

٧٥ - ووسّع برنامج التوعية من جهوده لإعلام الناس في يوغوسلافيا السابقة عن المحكمة، والوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ٢ طالب ومعلّم من خلال ٥٥ محاضرة وعرضا في مدارس ثانوية وجامعات. وقامت المكاتب الميدانية للمحكمة في صربيا والبوسنة والهرسك بتنظيم ٢٠ فعالية، حضرها أكثر من ٠٠٠ ١ فرد. علما بأن الحلقتين الخامسة والسادسة من سلسلة الأفلام الوثائقية لبرنامج التوعية بعمل المحكمة (نسخة منقّحة من فيلم ''الجرائم التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: فيشيغراد'' وفيلم ''دوبروفنيك والجرائم المرتكبة

ضد التراث الثقافي“) قد أُكملتا وعُرضتا في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعربت ١٠ محطات تلفزيونية في يوغوسلافيا السابقة، فضلا عن تلفزيون الأمم المتحدة، عن اهتمامها بعرض الفلمين الوثائقيين كليهما. هذا، واحتفالا بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لبرنامج التوعية، أنجزت المحكمة ونشرت كتابا يقدّم عرضا شاملا لأنشطتها وتطورها على مرّ السنين. علما بأن هذا الكتاب المعنون ”١٥ عاما من التوعية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة“ سوف يجري إطلاقه في النصف الثاني من عام ٢٠١٦.

٧٦ - هذا، وقد تكرّم الاتحاد الأوروبي بتأكيده دعمه لبرنامج التوعية متعهدا بتبرعات تضمن استمرار البرنامج إلى حين إغلاق المحكمة. وتؤكّد المحكمة على أهمية قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥، الذي شجعت فيه الجمعية الأمين العام على مواصلة بحث التدابير الكفيلة بجمع التبرعات لتمويل برنامج التوعية، وطلبت إلى الدول وسائر المانحين تقديم دعمهم.

هاء - شعبة خدمات الدعم الإداري

٧٧ - وافقت الجمعية العامة بموجب القرار ٢٤٢/٧٠ على الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة وخصصت مبلغا منقحا إجماليه ١٠٠ ٧٤٧ ٩٥ دولار (صافيه ٦٠٠ ٠٢٤ ٨٥ دولار) للسنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ويمثل هذا المبلغ نقصانا مقداره ٥٢ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح المخصص للسنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧٨ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية بنحو ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ دولار، من المقرر استخدامها في طائفة متنوعة من الأنشطة التي تقوم بها المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدارت المحكمة عدة مبادرات بتمويل من خارج الميزانية العادية، بما في ذلك أنشطة للتوعية في يوغوسلافيا السابقة، وبرامج لتدريب المدعين العامين الشباب.

٧٩ - وحققت شعبة الدعم الإداري تقدما كبيرا في تنفيذ خطة التصفية الإدارية للمحكمة، مواصلةً نقل الأصول/التصرف فيها، وموحّدة جميع العمليات التي مقرها لاهاي في مبنى واحد، ومواصلة تقليص المكتبين الميدانيين المتبقيين.

٨٠ - وفي إطار خطة التصفية العامة. تواصل شعبة الدعم الإداري أيضا العمل بنشاط على تقليص عدد الموظفين، تلك الخطة التي صيغت، كما في السنوات السابقة، بالتشاور الكامل مع مديري العمليات وممثلي الموظفين. وقد لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تنفذ عملية الاستعراض المقارن وتقليص عدد الموظفين في المحكمة يمثل ”ممارسة فضلى في قيادة

عملية تغيير''. وواصل مكتب التحوّل الوظيفي التابع للمحكمة دعمه للموظفين في جميع جوانب تحوّلهم الوظيفي خلال فترة تقليص عدد موظفي المحكمة وإغلاقها، بتقديم دورات تدريبيّة وتنظيم حلقات عمل.

٨١ - وتواصل المحكمة تقليص وظائفها تدريجيا، وفقا لنقصان النشاط القضائي خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مما سوف يؤدّي في نهاية المطاف إلى إلغاء كل الوظائف بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٨٢ - وبذلت الشعبة أنشطة موسّعة للتحول إلى نظام أوموجا، وعملت على مشاركة كل من المحكمة والآلية بنجاح في مجموعة أوموجا لبداية تنفيذ النظام.

٨٣ - وأخيرا، قدّمت الشعبة الدعم الإداري والخدمات إجمالا إلى الآلية في مجالات الموارد البشرية، والخدمات العامة، والمشتريات، والشؤون المالية، وتكنولوجيا المعلومات والأمن. وتحسّبا لإغلاق المحكمة بنهاية عام ٢٠١٧، واصلت المحكمة دعم الآلية في التحوّل إلى إدارة غير مكتظة قائمة بذاتها.